معالم التحرك الإستراتيجي لتنويع الصادرات خارج قطاع النفط بالجزائر

أ. بن ساحة مصطفى
جامعة التكوين المتواصل غرداية ؛ الجزائر
E-mail : nasermobin250@gmail.com
أ د. بوثلجة عبد الناصر
جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان؛ الجزائر
E-mail : bouteldja_nacer@yahoo.fr

Received: *Jan 2018* ***Accepted:*** *Fèv 2018* ***Published:*** *Mar 2018*

ملخص:
تسعى هذه الدراسة المعنونة بمعالم التحرك الإستراتيجي لتنويع الصادرات خارج قطاع النفط بالجزائر. إلى تقصي وتتبع مجمل التحركات الإستراتيجية التي باشرتها الدولة الجزائرية في مجال تنويع صادراتها خارج قطاع النفط. بحيث تتناول بالتوصيف و التحليل للإشكالية التالية: فيما تتجلى صور التحرك الإستراتيجي للدولة الجزائرية في مسعاها نحو تنويع الصادرات خارج النفط؟. فالتركيز الشديد على النفط جعل و يجعل الإقتصاد الجزائري تحت وطأة الهزات الإقتصادية المتكررة. تتجلى معالم التحرك الإستراتيجي للحكومة الجزائرية في هذا المجال في تسطير جملة من السياسات بغرض إعطاء تحفيزات قيمة للصادرات غير النفطية على الأصعدة التجارية و المالية و الجمركية و الجبائية، كما شملت أيضا جانب إنشاء هياكل مؤسسية لتأطير عملية تنويع الصادرات كوزارة التجارة، الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية، الشركة الجزائرية للمعارض و التصدير.
الكلمات المفتاحية: تنويع الصادرات، الصادرات غير النفطية، إستراتيجية تنويع الصادرات.

Abstract:
This study seeks to deal with the parameters of strategic movement to the Algerian state in the field of exports diversification outside the oil sector.With having the description and the analyse of the following problem: **In what do the images of strategic movement of the Algerian state in its way for diversification of its exports out side the oil sector?** Focusing precisely on oil made the Algerian economy faces a lot of repeated shocks. The Algerian government has adopted a range of systematic policies in order to give valuable incentives for the non-oil exports at the following levels: commercial, financial, customs, tax, in addition, to the establishment of some institutions to set up the process of exports diversification such as the Ministry of Commerce, algex , safex.

Keywords : diversification of exports, non-oil exports, export diversification strategy .

مقدمة: لقد كان للأزمات التي عرفتها أسواق النفط العالمية في العقود الأربع الأخيرة إنعكاسات سلبية على إقتصاديات الدول النامية المصدرة للنفط، من جراء تذبذب مداخيل الصادرات و عدم إستقرارها. إنعكاسات تجلت خطورتها بشكل أساس في عدم تمكن هذه الدول من توفير التمويل اللازم الذي تتطلبه عملية التنمية و الوفاء بالحاجيات الأساسية للسكان؛ ناهيك عن المشكلات المصاحبة لإختلال موازين المدفوعات و ارتفاع معدلات الدين الخارجي و إنخفاض قيمة العملة المحلية.و قد تفاقمت هذه الآثار السلبية في ظل إعتماد هذه الدول على الصادرات من النفط بشكل كبير وعدم تنوع تركيبة صادراتها السلعية لتشمل أنواع مختلفة من المنتجات الزراعية و المواد المصنعة و النصف مصنعة.

إن هذا الواقع فرض على هذه الدول ضرورة التفكير في إيجاد سبل تكفل تنويع صادراتها و تحن من مركزها التصديري. وهو الأمر الذي إن تم – حسب العديد من الدراسات في هذا المجال – سوف يفضي إلى إحداث آثار إنمائية جلية على أصعدة عدة؛ كالرفع من معدلات التراكم الرأسمالي و تحسين القدرة الإنتاجية لقطاعات التصدير و القطاعات المرتبطة بها وتحسين جودة المنتجات والرفع من إنتاجية عناصر الإنتاج.

والجزائر كونها واحدة من هذه الدول التي ترتبط حصيلة صادراتها بشكل كبير بأسعار النفط في الأسواق العالمية،لم تكن هي الأخرى بمنأى عن تأثيرات الأزمات النفطية وما انعكست به من آثار وخيمة. إلى الحد الذي سجلت فيه أغلب مؤشرات الإقتصاد الكلي تدهورا حاد فضلا عن تأثيراته الإجتماعية التي كان منها إنتفاضة الجبهة الإجتماعية حيال تردي أوضاعها المعيشية. ولخطورة الموقف وحساسيته تنبهت السلطات السياسية في البلد إلى ضرورة إدراج مسألة تنويع الصادرات خارج قطاع النفط ضمن الأهداف الإستراتيجية للنهوض بالإقتصاد الوطني. وتبعا لذلك إنصبت الجهود على تحديد المحاور الكبرى لهذه الإستراتيجية والتي ينبغي الإشتغال عليها بغرض تمكين الإقتصاد الوطني من التخلص من التبعية المفرطة للنفط وضمان الإستقرار في حصيلة الدولة من الصادرات. وعليه نطرح الإشكالية التالية: فيما تتجلى صور التحرك الإستراتيجي للدولة الجزائرية في مسعاها نحو تنويع الصادرات خارج النفط؟.

أهداف الدراسة: تسعى هذه الدراسة من خلال مناقشة الإشكالية السابقة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف نوردها في ما يلي:

–إبراز خطورة الإستمرار في الإعتماد الشبه كلي على الصادرات من النفط بالجزائر؛

–عرض مجموعة الظروف المتخندقة وراء نشأت دواعي و مبررات تسطير إستراتيجية لتنويع الصادرات بالجزائر؛

–إستعراض مجمل المحاور التي شملتها التحركات الإستراتيجية الهادفة لتنويع الصادرات خارج النفط؛

–إستخلاص بعض النقائص المسجلة على الإستراتيجية المنتهجة و التي كان يرتقب منها تقديم دفعة قوية لمسار تنويع الصادرات بالجزائر.

منهجية الدراسة: إنه وبغية مناقشة الإشكالية السابقة إستخدمنا المنهج الوصفي التحليلي في عرض مختلف الأفكار التي تختص بابراز الجوانب المرتبطة بالمسارات الإستراتيجية التي أطلقتها الحكومة الجزائرية و التي إستهدفت التصدي لظاهرة التركز الشديد لصادراتها في مادة النفط، ومن تم تحليل مضامين تلك المسارات بغرض إستخلاص النتائج حول مدى كفاءتها في تحقيق الأهداف المتوخاة منها.

الدراسات السابقة: هناك العديد من الدراسات التي تناولت موضوع تنمية الصادرات بالجزائر من منطلق كونه يعد أكثر من ضرورة بالنظر لحالة الإقتصاد الجزائري، وبقائه رهن تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية. ومن هذه الدراسات نجد:

أولا: وصاف سعيدي، تنمية الصادرات و النمو الإقتصادي في الجزائر الواقع و التحديات، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد 01، 2002. وقد ناقشت هذه الدراسة مسألة الكيفية التي بها يمكن للإقتصاد الجزائري تجاوز الأحادية في التصدير من خلال طرح جملة من الحوافز التي تصب جلها في تحفيز المؤسسات الوطنية نحو إختراق الأسواق الدولية. وابتغاءا لذلك عرضت الدراسة مكانة الصادرات في الفكر الإقتصادي. ثم عرجت على الأسباب و المبررات الداعية لتنمية الصادرات و تنويعها، فبينت بأن ثمة علاقة سببية وطيدة بين تنمية الصادرات و النمو الإقتصادي. لتعمد بعد ذلك إلى قياس مدى إرتباط و علاقة نمو الصادرات بالناتج المحلي في الجزائر من خلال إحتساب بعض المؤشرات الإحصائية كالمتوسط الحسابي والإنحراف المعياري ومعامل الإختلاف، وقد خلصت الدراسة إلى أن هناك علاقة طردية وارتباطا موجبا بين كل من الصادرات الإجمالية و الصادرات غير النفطية من جهة و بين نمو الناتج المحلي الإجمالي من جهة أخرى. لتستكمل هذه الدراسة طرحها بعرض هيكل الحوافز التي تحظى به الصادرات في الجزائر في مجال الصرف و تأمين الصادرات و تمويلها مع إبراز جملة المشاكل التي تعترض الصادرات الجزائرية عموما.

ثانيا: براق محمد و عبيلة محمد، دفع الصادرات الجزائرية خارج المحروقات باستخدام مقاربة التسويق الدولي، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، العدد الرابع، جوان 2006. و قد ناقشت هذه الدراسة إشكالية تستهدف إبراز مكانة التسويق الدولي في دفع الصادرات الجزائرية خارج المحروقات. و سيرا في طلب ذلك استهلت الدراسة بتحليل وضعية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات، وقد جاءت النتائج المتوصل إليها مفيدة بضئالة حجم الصادرات غير النفطية مقارنة بالصادرات الإجمالية. و قد أرجعت الدراسة سبب ذلك إلى عدم إعتماد إستراتيجية وطنية لتنمية الصادرات (و هو ما لا نوافقهم فيه الرأي) و كذا بسبب غياب ثقافة التسويق الدولي لدى المؤسسات الجزائرية، لتخوض الدراسة بعد ذلك في الحديث عن استراتيجية التسويق الدولي كإحدى آليات إختراق الأسواق الدولية.

ثالثا: حابيلي محمد، الإقتصاد الجزائري: تبعية متزايدة لقطاع المحروقات، مجلة الإصلاح الإقتصادي، مصر، العدد 20، 2009.تناول هذا المقال إشكالية مفادها هل يسير الإقتصاد الجزائري في طريق التخلص من تبعيته لقطاع المحروقات أم أنه يسير نحو تبعية متزايدة لذلك. بعبارة أخرى هل يسير الإقتصاد الجزائري نحو الإنتقال من إقتصاد الريع إلى إقتصاد الإنتاج أم أن الأمر يسير في الإتجاه المعاكس. و قد خلص المقال إلى أن تنويع الإنتاج في الجزائر لا يسير بنفس وتيرة تطور قطاع المحروقات، كما أن إستصدار قانون جديد للنفط كبديل للقانون السائد منذ سنة 1972 و كذا الدعم الواسع الذي يتلقاه قطاع المحروقات من طرف الدولة بالإضافة إلى التوسع العالمي الكبير لشركة سوناطراك لدلائل على أن قطاع المحروقات يبقى ضمن أولويات الحكومة الجزائرية و أن التبعية لهذا القطاع تتجه نحو التزايد و التعمق.

بعد إستعراضنا لبعض الدراسات التي تناولت موضوع تنمية الصادرات غير النفطية في الجزائر، يمكننا القول بأنه حتى و إن كانت هذه الدراسات قد ناقشت إشكاليات هامة في مجال تنمية الصادرات خارج قطاع النفط بالجزائر، إلا أنه يأخذ عليها أنها لم تتناول بالإشادة إلى ذلك الجهد الواعي المنسق الذي تقوم به الحكومة الجزائرية في سبيل رفع قيمة الصادرات خارج قطاع النفط، بل نفت وجوده تماما و شككت فيه كما هو عليه الحال في الدراسة الثانية و الثالثة. لكن المتتبع لمسار تطور الإقتصاد يلتمس تلك المجهودات ذات البعد الإستراتيجي التي تستهدف الإنتقال المرحلي نحو رفع قيمة الصادرات خارج قطاع النفط من خلال توفير الجو المناسب لترعرع المؤسسات المصدرة و من ثم حفزها على القيام بعملية إختراق الأسواق الدولية و كذا توفير الإطار المؤسسي الناظم و المرافق للمؤسسات الوطنية في تلك

العملية. من هذا المنطلق رأينا بأنه من الضروري التركيز على جملة الصور التي تعكس التحرك الإستراتيجي للدولة الجزائرية في إطار تنمية الصادرات خارج قطاع النفط.و لمناقشة هذا الموضوع، آثرنا أن يكون ذلك من خلال التعرض للعناصر التالية:

أولا– أهمية تنويع الصادرات و الإبتعاد عن الأحادية في التصدير؛

ثانيا– تعاظم تبعية الإقتصاد الجزائري للريع النفطي؛

ثالثا– تأثير الأزمات النفطية المختلفة على مؤشرات الإقتصاد الكلي في الجزائر؛

رابعا– دواعي ومبررات التحرك الإستراتيجي نحو تنويع الصادرات خارج قطاع النفط بالجزائر؛

خامسا– المقترحات الأولى لتنويع و تنمية الصادرات غير النفطية في الجزائر؛

سادسا– القرارات الأولى لتنويع و تنمية الصادرات غير النفطية في الجزائر؛

سابعا– المحاور الكبرى لإستراتيجية تنويع الصادرات خارج قطاع النفط بالجزائر.

وسيتم تناول العناصر السابقة الذكر كما يلي:

أولا– أهمية تنويع الصادرات و الإبتعاد عن الأحادية في التصدير

لما كان واقع التصدير في الدول النامية يشير إلى تخصص غالبية هذه الدول في إنتاج و تصدير المنتجات الأولية وفقا لطبيعة التقسيم الدولي للعمل الجديد. و زيادة على هذا الواقع نجد أن كثيرا من هذه الدول تعاني من واقع آخر أكثر مرارة من سابقه وهو الأحادية في التصدير نتيجة لعدم قدرتها على المحافظة على الميزات النسبية التي تكتسبها صادراتها في السوق الدولي الأمر الذي حتم عليها قصر صادراتها على سلعة واحدة أو عدد قليل من السلع الأولية. ليصبح هذا التخصص فيما بعد سببا رئيسا في بطء معدلات نموها الإقتصادي. فبالنظر لما يشوب هذا النوع من الصادرات من تذبذب في حصيلته و حجمه في الأمد القصير و ما يتسم به هذا النوع من تراخ نسبي في الطلب الخارجي في الأمد الطويل، وكذا تطور نسب التبادل في غير صالح الدول النامية في الوقت الراهن، يتناهى إلى أذهاننا مدى أهمية أن تنعكف هذه الدول على مسألة تنويع صادراتها و البحث على مجالات تصدير تكتسب فيها ميزة نسبية. ومدى ضرورة أن تتضمن صادرات الدول النامية العديد من السلع المتوزعة على مختلف القطاعات الإقتصادية و المتاجرة بها مع عدد كبير من العملاء الدولين[1].

فمسعى تنويع الصادرات يهدف إلى تحقيق معدل عال من التطوير لتجارة التصدير من جانبيها الكمي و النوعي، لذا فإن هذا المسعى ذو أهمية بالغة في تجهيز الأقطار النامية باحتياجاتها من العملة الصعبة. و من جانب آخر تساهم الصادرات في تشجيع المؤسسات الوطنية على توسيع نشاطاتها، مما يسمح بنمو حجم المؤسسات الناشطة بالإقتصاد الوطني من مؤسسات صغيرة و متوسطة إلى مؤسسات كبيرة و ذلك في سياق متواز مع تحول منافذ التسويق من التوزيع في سوق محلي إلى التوزيع في أسواق دولية[2].

لقد أصبحت عملية تنويع الصادرات ضرورة تتطلبها عملية التصنيع في البلاد النامية، خاصة منها تلك التي تتميز بمحدودية في السوق المحلي. كما أن لها أثرا إيجابيا على مستويات العمالة و ذلك بتقليص البطالة و تحسين إنتاجية عنصر العمل[3]. فلقد أضحت هذه العملية أحد أهم مرتكزات النشاط التنموي بالدول النامية، من منطلق أنها توفر ضمانا لإستقرار أحد أهم موارد النقد الأجنبي و الذي يمكن هذه الدول من التغلب على العجز الذي يصيب موازين مدفوعاتها و الضغوط المصاحبة لذلك[4]. كما أن تنويع الصادرات يقلص من إمكانية نشأة مخاطر يتعرض لها الهيكل الإنتاجي

كنتيجة لإقتصاره على إنتاج سلعة أو سلعتين يرتبط بهما مصير الأداء الإقتصادي عامة. أما على مستوى تقوية درجة العلاقة التشابكية بين القطاعات الإنتاجية فإن لعملية تنويع الصادرات دورا مهما في ذلك، من منطلق أنها تشجع على تنويع الإنتاج الموجه للتصدير هذا الأخير الذي يرتبط بعلاقات أمامية و خلفية مع أنشطة إنتاجية أخرى بالإقتصاد المحلي. و لتنويع الصادرات أهمية بالغة على صعيد تحسين معدل التبادل الدولي لأن إنخفاض الرقم القياسي للصادرات سوف يتوزع أثره على عدد كبير من سلع الصادرات، أي بمعنى أن الأوزان الترجيحية لسلع الصادرات منفردة هي أوزان ضئيلة و بالتالي لا تملك إمكانية التأثير على الرقم القياسي للصادرات و الذي يدخل بدوره في تحديد معدل التبادل[5].

و رغم أن التخصص في إنتاج و تصدير سلعة ما – وفق ما نصت عليه نظرية النفقات النسبية "لدافيد ريكاردو " في تفسير أسس قيام التبادل الدولي – يعتبر أمرا إيجابيا للإقتصاد، كون ذلك يعني إكتساب ميزة نسبية في السوق الدولي ينجر عنه حصد مداخيل إضافية. و عليه لا تشجع هذه النظرية على تنويع الصادرات بهذا الطرح. إلا أنه يمكن أن لا تلعب هذه المزايا النسبية دورا كافيا في تحفيز النمو الإقتصادي بالدول النامية خاصة منها تلك التي تعتمد على صادرات من مواد أولية و إستخراجية كنتيجة لأن أسعار هذه المواد تعرف تقلبات عنيفة بالنظر لهيمنة كبرى الشركات المتعددة الجنسية على أسواق و أسعار تلك السلع. و لا يختلف الأمر بالنسبة لأسواق النفط أين لا تملك الدول المصدرة له إمكانية التأثير على أسعاره بشكل مطلق، مما يجعلها رهينة هزات و أزمات نفطية بين الفينة و الأخرى. مما يدعونا إلى الإعتقاد بأن مشكل الدول النامية عامة و المصدرة للنفط على وجه الخصوص يكمن في كيفية تحقيق النجاح على مستوى تنويع الصادرات و الإبتعاد عن أحادية التصدير التي نتج عنها في الدول المصدرة للنفط تمحور الفعاليات الإقتصادية حول إنتاج و تجارة النفط[6].

ثانيا– تعاظم تبعية الإقتصاد الجزائري للريع النفطي

إذا كان البعض في الجزائر ينظر بعين الرضى للظروف النفطية الجيدة التي مرت بها الجزائر مطلع الألفية الثالثة، و ما تكون عنها من إحتياطيات صرف ضخمة ساهمت في تحسين الظروف الإقتصادية للوطن؛ خاصة بعد ظروف أمنية وسياسية صعبة أثرت بشكل كبير على المواطن الجزائري. فإن السواد الأعظم من الرأي العام ينظر عكس ذلك، و يتطلع بشكل حثيث إلى تطور إقتصادي يتحقق بشكل أساس في ظل تقليص حصة المنتجات النفطية في الناتج الإجمالي للبلد، و ليس في تزايدها. فالرأي العام يطمح إلى إحداث التحول من " إقتصاد الريع" إلى "إقتصاد الإنتاج ".

إن التطور الحاصل في قطاعات الإنتاج خارج النفط و الصادرات الصناعية و الزراعية لا يوازي ذلك التطور الذي يحدث في القطاع النفطي و الذي يعرف طفرة كبيرة في السنوات الأخيرة؛ سواء كان ذلك على مستوى العوائد الكبيرة المتحصل عليها من العملة الصعبة، أم على مستوى تطور الإنتاج و مضاعفة الإكتشافات[7].

1– النفط الجزائري كسلعة إستراتيجية

للنفط أهمية كبيرة، فهو يتمتع بمزايا هامة و متعددة فهو عبارة عن سلعة إستراتيجية لها خطورتها في حال السلم و الحرب، فهو يعتبر من بين أهم عناصر التقدير الإستراتيجي للدول. كما أنه يعتبر من بين مؤشرات قياس تقدم و تطور الدول. و تتجسد أهمية النفط في حقيقتين:

الأولى كونه مصدرا للطاقة و يحتل مكانة بارزة من بين المصادر الأخرى للطاقة بالنظر لأسباب فنة و اقتصادية عديدة. والثانية أنه مادة خام يستخدم في العديد من الصناعات الكيماوية و البتروكيمياوية مثل زيوت التشحيم، الورق، المطاط، والمنظفات الصناعية.

وأما بالنسبة للإقتصاد الجزائري، فهذا الأخير له إعتماد مطلق على النفط. فهو يمثل حوالي ثلثي الإنتاج و الدخل المحلي، أما الثلث المتبقي ففي معظمه هو دخل غير مباشر للنفط. كما يشكل ما يفوق 60% من الإيرادات المحلية للميزانية العامة، والتي مصدرها الأرباح التي تجنيها الحكومة من تصدير النفط و التي تعتبر طرفا مهما في التطوير الإقتصادي، وقد بلغت المداخيل الجبائية النفطية لسنة 2007 حوالي 2711.4 مليار دج. وبلغت الضريبة المباشرة النفطية 1102.4 مليار دج سنة 2007 بالنسبة لسوناطراك و 296.6 مليار دج لشركاتها و بلغت الضريبة على الأجر 211 مليار دج[8].

2- مكانة النفط ضمن إهتمامات الحكومة الجزائرية

أما الحكومة الجزائرية فهي جد مصممة على دعم القطاع النفطي بشتى الوسائل و الإمكانيات، خاصة و أن هذه الإمكانات و الوسائل تعد جد ضرورية في ظل السعي نحو توسيع القطاع في المستقبل القريب. و لا تنحصر الأهداف المسطرة في مجرد زيادة الإنتاج و الكميات المخصصة للتصدير، بل تشمل أيضا رفع الإستثمارات المخصصة لصناعات التحويل و بخاصة التكرير والبتروكيمياء[9].

ثالثا- تأثير الأزمات النفطية المختلفة على مؤشرات الإقتصاد الكلي في الجزائر

إنطلاقا مما أسلفنا في العنصرين السابقين، لا يمكن تصور بأن الإعتماد المفرط على مادة النفط في الجزائر سوف يمر بردا وسلاما على الإقتصاد الجزائري. خاصة لما نعلم بأن هذه المادة تسعر في أسواق عالمية و تعرف تذبذبات كبيرة في أسعارها و هو ما إنجرت عنه أزمات نفطية عبر التاريخ كانت لها آثارها السلبية على الإقتصاديات النفطية، و فيما يلي إطلالة على إنعكاسات الأزمات النفطية على المؤشرات الإقتصادية الكلية بالجزائر.

1- تأثيرات أزمة النفط لسنة 1986 على الإقتصاد الجزائري

إن إرتباط تمويل الإقتصاد الجزائري بعوائد صادرات النفط دون مصادر أخرى، كاد أن يؤدي به إلى منحى خطير بسبب الأزمة النفطية لـ 1986. حيث عرف سوق النفط تدهورا كبيرا في الأسعار أين إنخفض سعر البرميل الواحد من 27 دولار سنة 1985 إلى أقل من 14 دولار سنة 1986، متراجعا بشكل كبير جدا عن أسعار سنة 1982 أين بلغ سعر البرميل 32 دولار للبرميل. و قد كان من آثار هذا التراجع في السعر أن إنخفضت إيرادات الصادرات من 12.7 مليار دولار سنة 1985 إلى 7.9 مليار دولار سنة 1986، أي بتراجع قدره 4.8 مليار دولار في سنة واحدة و نسبة قدرها 38%. و قد أدى هذا التدهور إلى التأثير على توازن ميزان المدفوعات، كما كان له أثر على معدل النمو الإقتصادي أين انخفض إلى 0.6 %، و نقص مستوى الإستهلاك العائلي بنسبة 0.4 % و انخفض الإستثمار بنسبة 4.2 %، إضافة إلى إنخفاض مناصب الشغل الجديدة بنسبة 40 %.

أما بالنسبة لمعدلي التضخم و البطالة، فقد عرفا إرتفاعا كبيرا مما أثر على القدرة الشرائية لأفراد المجتمع، أما المديونية فقد إرتفعت إلى 23.7 مليار دولار بعد أن كانت 19.8 مليار دولار سنة 1985[10].

2- تأثيرات أزمة النفط لسنة 1998

بالرغم من التحول في النمط الإقتصادي الذي شهدته الجزائر، و الإنتقال من النهج الإشتراكي إلى النهج الرأسمالي القائم على تحرير الإقتصاد و الإحتكام إلى قواعد السوق الحر، إلا أن الأداء الإقتصادي ظل يتسم بالضعف. و في هذا الإطار شهد السوق النفطي أزمة إنخفاض في الأسعار سنة 1998، حيث تدهور سعر البرميل الواحد ليصل إلى ما دون 13 دولار. و قد انعكس هذا الإنخفاض على حصة انتاج الجزائر في منظمة OPEC[11] بهدف إعادة التوازن للأسعار، و

قد ترتب عن هذا الإجراء إنخفاض في عوائد الصادرات من النفط، بعد أن تراجع إنتاج الجزائر من النفط بنسبة 3.3% سنة 1998 ليصل إلى 818 ألف برميل يوميا و11.4 % أي 749.6 ألف برميل يوميا سنة 1999 مقارنة مع سنة 1997. نتيجة لذلك تراجعت العوائد النفطية بنسبة 32%، حيث تقلصت إلى 5.970 بليون دولار سنة 1998 بعد أن كانت تقدر بـ 8.8 بليون دولار سنة 1997[12].

و أما على صعيد الإقتصاد الكلي فقد كان لهذه الأزمة آثار وخيمة على مؤشراته، و نذكر فيما يلي بعض هذه الآثار[13]:

2-أ- على مستوى الميزانية العامة

أدت هذه الأزمة إلى حدوث إنخفاض كبير في الإيرادات العامة قدر بـ 2.871 مليون دولار، مما جعل هذه الأخيرة تستقر عند إجمالي 13.186 مليون دولار مقابل 16.057 مليون دولار سنة 1997. و في المقابل لذلك بلغت النفقات العمومية قيمة 15.027 مليون دولار، مما سبب عجزا في الميزانية العامة قدر بـ 1.849 مليون دولار، وبلغت نسبة هذا العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي 3.89 %.

2- ب- على مستوى الميزان التجاري

فقد سجلت قيمة الصادرات إنخفاضا بحوالي 34% سنة 1998 مقارنة بسنة 1997. و يرجع هذا الإنخفاض بالأساس إلى إنخفاض الأسعار العالمية للنفط. أما بالنسبة للواردات فقد واصلت في منحى تصاعدي منذ عام 1995 فارتفعت بـ 10.9%خلال عام 1998. و كنتيجة لما سبق تأثر الميزان التجاري، حيث تقلص فائض الميزان التجاري بنسبة 82% سنة 1998 مقارنة بسنة 1997. أما نسبة الفائض في الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي فقد إنخفضت إلى 2.2 %سنة 1998، بعد أن بلغت 11.9% في العام 1997. و يرجع هذا الإنخفاض المسجل إلى انخفاض أسعار النفط و ارتفاع أسعار المواد المصنعة (المستوردة).

2-ج- ميزان المدفوعات

عرف ميزان المدفوعات الجزائري لسنة 1998 عجزا بقيمة 1.640 مليون دولار، بعد أن كان قد سجل فائضا سنة 1997 لأول مرة منذ سنة 1993، حيث عرفت حسابات ميزان المدفوعات تدهورا مقارنة بسنة 1997، إذ تحول الفائض في ميزان الحسابات الجارية في عام 1997 و المقدر بـ 3450 مليون دولار، إلى عجز قدره 1220 مليون دولار العام 1998. نفس الشيء حصل مع ميزان السلع و الخدمات و ميزان الخدمات و الدخل الصافي.

و نتيجة لذلك، إنعكس الوضع الكلي لميزان المدفوعات الذي تميز بالعجز على الإحتياطات الرسمية، فانخفضت هي الأخرى خلال عام 1998 بحوالي 15%. و بالتالي تراجعت نسبة تغطيتها للواردات إلى 2.9% مقابل 11.9% سنة 1997. و يعزى هذا التراجع إلى إنخفاض أسعار البترول و إلى إرتفاع معدل خدمة الدين، حيث سجل سنة 1998 نسبة 47 % .

رابعا- دواعي و مبررات التحرك الإستراتيجي نحو تنويع الصادرات خارج قطاع النفط بالجزائر

إنه و أمام جملة المخاطر التي قد تنجر عن التركيز الشبه الكلي على الصادرات النفطية، فإن الضرورة تبدو ملحة بالنسبة للإقتصاد الجزائري بغية إحداث تغييرات هيكلية لتنويع الصادرات خارج القطاع النفطي. وتفصيلا في هذه الضرورات و المبررات الدافعة لنحو نهج إستراتيجي للتعامل مع هذه المخاطر المحدقة نشير إلى أن الانخفاض المسجل في نسبة الصادرات خارج المحروقات و الاختلال الهيكلي الحاصل على مستوى الصادرات الجزائرية، لا زال يشكل

مصدر قلق بالنسبة للدولة الجزائرية. الأمر الذي أدى بالعديد من الحكومات المتعاقبة على السلطة في الجزائر بإدراج مسألة تنمية الصادرات غير النفطية على رأس الأولويات التي يجب تحقيقها. و قد تسبب في تلك الإختلالات المسجلة جملة من العوامل التي كانت الدافع الأساسي في ذلك التوجه نحو تنمية وتنويع الصادرات الجزائرية؛ هذه العوامل نلخصها في ما يلي[14]:

1- النزعة الحمائية

كنتيجة للأزمات المالية التي عرفتها الدول المتقدمة سنوات الثمانينات و الركود العالمي الذي ساد في معظم دول العالم، نزعت الدول المتقدمة و الصناعية الكبرى إلى إتباع سياسة تجارية حمائية أمام وارداتها من كافة السلع الأولية و الصناعية. كما إتجهت هذه الدول إلى تبني قيود جمركية غير تعريفية بعدما نجحت " الجات " في تخفيض متوسط التعريفات الجمركية.

إن هذه النزعة الحمائية كان لها الأثر البالغ على صادرات الدول النامية، و ذلك منذ منتصف السبعينات. يرجع هذا التوجه المتنامي نحو النزعة الحمائية من قبل الدول المتقدمة إلى الطبيعة الديناميكية للميزة النسبية. بحيث تعتبر الدول المتقدمة المالكة الأولى لحقوق الإختراعات الحديثة. بيد أن هذه التقنيات و الفنيات الإنتاجية و الإختراعات ما تلبث أن تنتقل إلى دولة أخرى قد تكون أقل تقدما، و أمام حافز وفرة عناصر الإنتاج المستعملة في إنتاج هذا المنتج، يتم إنتاجه محليا في هذه الدول و تصديره إلى الأسواق الخارجية. و هنا تتعرض الدول صاحبة الإختراع إلى منافسة شديدة في السوق العالمي بل و حتى في سوقها الداخلي.

2- معدل التبادل

عرفت معدلات التبادل الدولي تدهورا لا يصب في مصلحة الدول النامية. و يرجع سبب ذلك في الأساس إلى إتجاه أسعار السلع الصناعية التي تصدرها الدول الصناعية المتقدمة إلى أسواق الدول النامية إلى الإرتفاع الشديد. في حين و في الجهة المقابلة إتجاه أسعار السلع الأولية باستثناء البترول إلى الإنخفاض، و يرجع هذا التدني في أسعار المواد الأولية الخام إلى تراخي الطلب العالمي عليها كنتيجة للتقدم العلمي و التكنولوجي الذي حققته الدول الصناعية المتقدمة. و هو ما ساعدها على الإقتصاد في الموارد الأولية المستوردة و التي تستخدم لإنتاج الوحدة من السلع الصناعية.

3- الدين الخارجي

إن الإختلالات الحاصلة في موازين المدفوعات و عجزها في الكثير من الأحيان، جعل العديد من الدول تحاول اللجوء للإقتراض من الخارج، وهو ما سبب لها عجزا في الحساب الجاري. و قد تعمق هذا العجز كنتيجة لإرتفاع أسعار الفائدة المطبقة على هذه القروض.ما تسبب في مشاكل مالية للدول ذات العجز من الدول النامية وبدرجة أكبر الدول غير النفطية منها.

أمام هذه الأزمات الخانقة و العجز الجاري في ميزان المدفوعات، بات لزاما على هذه الدول أن تبحث لها عن مصدر آخر لمجابهة العجز الخارجي الذي تسجله يكون بديلا عن القروض الخارجية. و هنا يبرز أثر التصدير كأهم مصدر لمعالجة الخلل الحاصل في ميزان المدفوعات. و يعتمد هذا المصدر بالأساس على تطوير القدرة التصديرية و الإهتمام أكثر باستراتيجيات التسويق الدولي. و أمام السرعة الرهيبة الحاصلة في مجال الإختراعات و التكنولوجيات الحديثة و التي انعكست على التحسن في مستوى جودة السلع، استوجب الأمر وضع إستراتيجية قوية لتنمية الصادرات غير النفطية، مما يكسبها القدرة على مواجهة المنافسة الأجنبية. و من خلال الجدول الموالي نتعرف على معدل تغطية

الدين الخارجي بالصادرات الإجمالية و معدل خدمة الدين كنسبة في الصادرات للفترة (1979–1988) و ما أعقبه من تذبذب في أسعار البترول، حتم على الجزائر التوجه نحو الصادرات غير النفطية.

الجدول رقم (01): معدل تغطية الدين الخارجي و معدل خدمة الدين الخارجي كنسبة في الصادرات الجزائري (1979–1988)

الوحدة : (%)

السنوات	1979	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988
معدل التغطية	140	147.95	117.98	106.87	125.33	124.76	130.44	85.13	116.67	110.66
معدل خدمة الدين	27.62	27.48	26.66	30.97	33.76	37.06	35.97	59.25	55.97	77.08

المصدر: بن جلول خالد، مرجع سبق ذكره، ص 125.

يعد التعديل الهيكلي الذي قامت به الدولة الجزائرية – و الذي مس العديد من القطاعات بما فيها قطاع التجارة الخارجية – الممهد الأساسي لميلاد نمط جديد من التنظيم المحلي للتجارة الخارجية، في ظل السعي للإنفتاح على السوق الدولي. و قد كان هذا النمط كضرورة حتمية لما سبقه من محاولات تنظيم للتجارة الخارجية. فقبل فترة التعديلات عرفت الجزائر فترة الإنتقال من نمط الإحتكار للتجارة الخارجية إلى نمط الإستقلالية، أين عملت سلطة الإستقلالية على تغيير الإحتكار العمومي للتجارة الخارجية باحتكار خاص هيمن عليه الوكلاء المعتمدون و تجار الجملة. غير أن هذا التغيير لم يكن في مستوى التطلعات من أجل تحقيق التنمية المنشودة، أين انصب غالب تركيزه على الإستيراد، و لم يساهم و لو بجهد قليل في تنمية الصادرات. حيث كان ذلك كافيا لإضعاف مصداقية هذا النموذج الفاشل الذي حول السوق الوطني إلى سوق رائج بالسلع الأجنبية. و تعمقت مشاكل هذا النموذج خاصة مع تدني إيرادات الدولة من العملة الصعبة[15].

إن جملة الأنظمة المطبقة سابقا و التي كانت ذات أثر محدود على نمو التجارة الخارجية، كانت السبب الدافع الذي دفع بالسلطات الجزائرية إلى البحث عن منهجية جديدة لتعديل التجارة الخارجية تعمل على ترقية الصادرات، أو على الأقل إحداث توازن بينها و بين الواردات و تقوم هذه المنهجية على فكرتين أساسيتين هما[16] :

–البحث عن ترقية الصادرات غير النفطية من جهة؛

–البحث عن أفضل السبل للإندماج في السوق العالمي من جهة أخرى.

إن هذه المنهجية الجديدة و المتمثلة في تنمية الصادرات غير النفطية تعد اختيارا قديما نسبيا، وكانت حلما لا طال ما راود أغلب الحكومات. حيث أدرجته سلطة الإشتراكية ضمن منطق الإكتفاء الذاتي و الإستقلال الإقتصادي. كما حاولت سلطة إعادة الهيكلة وصفه بسياسة إحلال الصادرات محل الواردات، مثل ما هو معمول به في بعض دول أمريكا اللاتينية. و مع تدهور أسعار النفط في الثمانينات، لجأت إليها السلطة الجزائرية كأداة لتعويض الخسائر الناجمة عن تدهور سوق النفط العالمي. و استمر منحى رد الإعتبار لهذه المنهجية غداة تطبيق برنامج الإستقلالية و الذي اعتمد على أسلوب التحريض الجبائي لحفز المؤسسات على التصدير. غير أن غياب الإطار المؤسساتي و القانوني لفكرة تنمية

الصادرات أثر سلبا على مردوديتها. لذلك حاولت سلطة التعديل الهيكلي تجاوزه من خلال التركيز على أمرين إثنين و هما[17]:

–استحداث مؤسسات جديدة لترقية الصادرات غير النفطية؛

–منح معاملة تفضيلية لمؤسسات التصدير.

خامسا– المقترحات الأولى لتنويع و تنمية الصادرات غير النفطية في الجزائر

بالموازاة مع صدور القانون 78/02 المتضمن إحتكار الدولة للتجارة الخارجية، تم في الثمانينات و بالضبط في شهر مارس من العام 1984 تقديم وزارة التجارة إقتراحات للحكومة في شكل برنامج مستعجل يستهدف تنويع و تنمية الصادرات غير النفطية وكانت هذه المقترحات، كما يلي[18]:

–توجيه إنتاج 1984 إلى التصدير، أما المخزونات المتوفرة تصرف في السوق الوطني؛

–مدة ترحيل الأموال (**Rapatriements des fonds**) تصبح 120 يوما عوضا عن 60 يوما خاصة بعمليات التصدير خارج المحروقات؛

–إستحداث هياكل متخصصة في التصدير و هذا على مستوى المؤسسات المصدرة نفسها، و كذا المنظمات والهيئات التي تعمل في مجال التصدير (العبور ، النقل ، التأمين ، البنوك)؛

–مطالبة مؤسسات النقل بنقل الصادرات حتى في الخطوط التي لا تعمل بها، و على أساس أسعار تفضيلية (**Tarification préférentielle**) معتمدة مسبقا من المصدرين؛

–إلزام المؤسسات المصدرة باعداد و نشر الكاتالوقات(**Prospectus dépliants**) يوضح فيها بالتفصيل خصائص المنتجات المتاحة للتصدير؛

–إزالة كل الضغوط (**Contraintes**) التي تعيق حركة الصادرات من خلال جملة من الإجراءات مثل:

–إعادة فتح حساب **E.D.A.C**(المصدر– الدينار القابل للتحويل)؛

–توفير بطاقات القرض (**Carte de Crédit**)؛

–تمكين المصدرين من الحصول على الأوامر بالمهمة بسهولة (**Ordres de mission**) تكون ممضاة من الوزارة.

–السماح للمصدرين المواطنين بما يلي:

–إستعمال الإجراءات بالتراضي (**Utiliser de procédure Gré a gré**)؛

–الدخول في علاقات أعمال مع الوكالات التجارية و مؤسسات التصدير و الإستيراد الأجنبية؛

–إبرام العقود الخاصة و المتميزة (**passer des contrats d'exclusivité et d'intéressement**).

سادسا– القرارات الأولى لتنويع و تنمية الصادرات غير النفطية في الجزائر

لقد كانت تلك المقترحات المذكورة آنفا محل دراسة من قبل الحكومة الجزائرية في أفريل العام 1984. و قد تمخضت تلك الدراسة عن جملة من الإجراءات لصالح المصدرين للمنتجات غير النفطية تضمنتها جملة من التعليمات والقرارات والمراسيم، والتي جاءت كما يلي[19]:

–التعليمة رقم 11 بتاريخ: 1984/05/30 و المتعلقة بمنح بطاقة القروض لبعض المستخدمين في المؤسسات العمومية المصدرة؛

–مذكرة رقم:Pm/CAB/409 بتاريخ: 1984/05/20 المتعلقة بترقية الصادرات خارج المحروقات، و الذي كان من جملة ما نصت عليه ما يلي:

–السماح للمتعاملين العموميين بالمعالجة بالتراضي مع الزبائن الأجانب؛

–السماح للمتعاملين العموميين بالدخول في علاقة أعمال مع مؤسسات التصدير و الإستيراد الموجودة في الخارج؛

–مذكرة رقم:Pm/CAB/410 المتعلقة بإنشاء الهياكل المتخصصة في التصدير على مستوى مؤسسات التصدير، و أيضا على مستوى المتدخلين في مجال التصدير (المؤسسات المنتجة، النقل ، التأمين، العبور، البنوك)؛

–المنشور (Circulaire) رقم :990/10 بتاريخ : 1984/06/10 لوزارة التجارة المتعلق باستعمال وسائل الإعلان و الإشهار لترقية الصادرات؛

–مذكرة رقم: 15 بتاريخ: 1984/04/12 من وزارة المالية التي تجعل مدة ترحيل الأموال من تصدير المنتجات غير النفطية إلى مدة 120 يوما؛

–إشعار (Avis) رقم : 16 بتاريخ : 1984/06/02 من وزارة المالية، المتعلق بشروط فتح و عمل E.D.A.C (المصدر– الدينار القابل للتحويل)؛

–قرار رقم : DF/AA/DTM/85/082 من وزارة النقل و المتعلق بتخفيض 50% من أسعار إستعمال تجهيزات وخدمات الموانئ؛

–قرار رقم: DF/AA/DTM/083 من وزارة النقل، المتعلق بتسهيل النقل البحري في مجال التصديرخارج المنتوجات النفطية؛

–مذكرة للخطوط الجوية الجزائرية بتاريخ: 1984/11/26 لوزير التجارة المتعلقة بتخفيض معدل النقل Taux de Fret بنسبة 50% في الخطوط العادية نحو إفريقيا؛

–مرسوم (Décret) رقم 86–46 بتاريخ: 1986/12/24 و الذي يحدد قائمة السلع و الخدمات التي تستفيد من إعانات التصدير، و كذا تدعيم الأسعار الهدف منه هو تعويض التقييم المفرط للدينار الجزائري (Surévaluation du dinar) في السوق الرسمي، وهذا التدعيم الخاص بالسلع المصدرة متغير حسب طبيعة السلع المصدرة و درجة تكاملها الصناعي، وهو محدد بسقف قدره 50% من رقم الأعمال المحقق في الخارج؛

–الإعفاءات الضريبية للصادرات غير النفطية، و قد صدر في هذا الشأن القانون 09/85 بتاريخ : 1985/12/26 الخاص بقانون المالية لعام 1986، ينص على الإعفاء من سنة إلى 05 سنوات من:

- **الضريبة على الأرباح الصناعية و التجارية (Bic) للمؤسسات العمومية و الخاصة المحققة في الخارج؛**
- **الإعفاء من الدفع الجزافيVF الخاص بكتلة الأجور؛**
- **و كذا الإعفاءات فيما يخص الرسم على النشاطات التجارية و الصناعية (Taic) (المادة 12/257 و 13 لقانون الضرائب المباشرة)؛**
- **الإعفاءات من الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج (TNGP) و (TNGPS)، للخدمات (المادة :6–1، 211 و 6100 لقانون الرسم على رقم الأعمال)؛**

–الشركة الجزائرية للتأمينات (CAA) لها صلاحيات تأمين عمليات التصدير، الضمان يغطي المخاطر التجارية و غير التجارية (كالنزاعات السياسية) و المخاطر الناجمة من الكوارث الطبيعية، بينما مخاطر الصرف غير مؤمنة و كذا الحجز القانوني والإجراءات الظرفية للسياسة الإقتصادية للبلد الزبون.

هذه أهم الإجراءات التي اتخذت بهدف ترقية الصادرات غير النفطية، خاصة و أنه منذ 1986 برزت ضرورة إسراع السلطات العمومية بالقيام بمثل هذه الإجراءات، لتخفيض آثار إنخفاض سعر البترول في السوق الدولي على الإقتصاد الوطني. و لأن عملية التنمية مرهونة بتدفقات جديدة للصادرات، فإن هذا يجعل من الصادرات غير النفطية أساس متين للسياسة الإقتصادية في السنوات القادمة، حيث يتم الخروج من المعالجة الظرفية للمشاكل الإقتصادية و الإجتماعية إلى العمل على تبني إستراتيجية نمو دائمة.

و بالفعل و تحت وطأة الضغوط المالية الخارجية و الركود الإقتصادي تم تبني إستراتيجية تنمية الصادرات صراحة سنة 1991، بعد عدم نجاح الإجراءات السابقة الذكر في إحداث أي تحسن يذكر، و ذلك خلال دراسة و مناقشة الإصلاحات على كافة المستويات، حيث إعتبرت عملية تنويع الصادرات غير النفطية كإستراتيجية لتسديد الديون و تمويل الإقتصاد الوطني. فقد كانت من بين الأهداف العامة لرسالة النية التي بعثت بها السلطات الجزائرية لصندوق النقد الدولي بتاريخ 27 أفريل 1991، حيث تم التأكيد فيها على تراجع الدولة عن التدخل في الحياة الإقتصادية، و أن دفع النمو يكون من قبل المؤسسات العمومية و الخاصة، والتي يتعين عليها العمل على ترقية الصادرات للتخفيف من الإختناقات المالية[20].

سابعا– المحاور الكبرى لإستراتيجيةتنويع الصادرات خارج قطاع النفط بالجزائر

تفطنت الجزائر مبكرا لخطر الأحادية في التصدير و ارتكاز الإقتصاد الوطني على إيرادات المحروقات حتى قبل أزمة النفط 1986. مما دفعها إلى التفكير في ضرورة تغيير بنية تجارتها الخارجية، فقامت منذ ذلك الحين برفع شعار التحضير لمرحلة ما بعد النفط، فكانت بذلك مجموعة من الإجراءات لتنويع الصادرات غير النفطية.

1– السياسات والإجراءات المنتهجة

و فيما يخص الجانب الإجرائي التنفيذي فإنه قد تم و من خلال التدخل عبر أدوات السياسة الإقتصادية وضع جملة من السياسات التي من شأنها تحفيز الصادرات غير النفطية على النمو . وذلك بالتأثير على مستويات عدة مثل المؤسسات المنتجة بغرض الإنتاج من أجل التصدير، ثم مؤسسات التصدير بغرض حثها على توسيع نشاطها التصديري و البحث عن الأسواق الخارجية، ثم المنتج من خلال تطويره وتحسين نوعيته...الخ. قد شملت هذه السياسات المجالات التالية:

1–أ الإمتيازات والتحفيزات الممنوحة للتصدير في الجزائر

إنه و في إطار توجه السلطات العمومية الرامي إلى توزيع وتنويع المبادلات التجارية والخروج من التبعية الشبه كلية لمورد النفط؛ قامت الدولة الجزائرية بإعطاء العديد من الإمتيازات والتحفيزات للمصدرين. هذه التحفيزات تشتمل على تحفيزات تجارية، مالية، جبائية، جمركية وإمدادية؛ و فيما يلي تبيين لمجمل هذه التحفيزات:

–التحفيزات في مجال التجارة الخارجية

جاء دستور سنة 1989 وفيه ما يعلن عن تحرير التجارة الخارجية الجزائرية، ففي المادة التاسعة عشر منه نص صريح بأن تنظيم التجارة الخارجية من صلاحيات الدولة. أما في الجانب التنظيمي فيبرز هذا التحرير للتجارة الخارجية من خلال[21]:

- إنهاء سيطرة الدولة على التجارة الخارجية ما عدا الميادين الإستراتيجية؛
- الحرية التامة لممارسة التجارة الخارجية سواءا للمتعاملين الجزائريين أو الأجانب؛
- الحرية التامة لقوانين السوق.

يعتبر المرسوم التنفيذي 91–37 المؤرخ في 13 فيفري 1991 و المتعلق بشروط التدخل في التجارة الخارجية، أول نص قانوني وتنظيمي مجسد لحرية التجارة الخارجية. بحيث يبين هذا النص في مادته الثالثة الفقرة 02، أن كل عملية إستيراد لا بد وأن تتم عن طريق وسيط جملة معتمد كوكيل من طرف مجلس النقد و القرض.

ثم جاءت عدة نصوص كتدابير مرافقة لتبيين و توضيح كيفية تطبيق هذا القانون، و مثال ذلك الأمر 03–04 المؤرخ في 19 جويلية 2003 المتعلق بالقواعد العامة المطبقة على عمليات الإستيراد للبضائع و تصديرها، بحيث كرس هذا الأمر و بشكل بارز مبدأ حرية التجارة الخارجية. عندما نص في المادة 02 أن عمليات التصدير و الإستيراد تتم بحرية، ما عدا تلك العمليات التصديرية أو الإستيرادية للمواد المخلة بالأخلاق و النظام العام و الأمن العام. كما نصت المادة 04 من هذا الأمر على أنه لا يمكن أن يقوم بعمليات التصدير و الإستيراد إلا شخص طبيعي أو معنوي يقوم بوظيفة إقتصادية وفقا للتنظيم والتشريع المعمول به[22].

–التحفيزات المالية

كما سبق وأن أشرنا، و بعد إقرار دستور 1989 الذي حفز حرية التجارة الخارجية، أعقب ذلك إستصدار جملة من النصوص التشريعية في ذات السياق، ومن بين هذه النصوص ما تعلق بالجانب المالي و الإصلاحات المؤسساتية للقطاع البنكي الجزائري، مع قانون النقد والقرض 90–10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 والذي جاء من أجل تقييم وتكييف النظام المالي الجزائري. لذا نجد في ذات السياق أن بنك الجزائر قد قام بوضع عدة قواعد متعلقة بمعالجة و تسيير عمليات التجارة الخارجية لاسيما عمليات التصدير، وموازاة مع ذلك عملت السلطات العمومية على وضع قواعد لتشجيع التصدير، والتي تدور حول[23]:

- تنفيذ المساعدات المالية من خلال الصندوق الخاص لترقية الصادرات FSPE والذي تم إنشائه لغرض تقديم المساعدات المالية لعمليات التصدير؛
- تمكين المصدرين من التحوط ضد مخاطر التصدير عن طريق الوكالة الجزائرية للتأمين و ضمان الصادرات Cagex .

و تشمل المساعدات المالية في إطار ترقية الصادرات ثلاث عمليات يرتكز عليها نشاط التصدير[24]:

عملية البحث عن الأسواق الخارجية: فالبحث عن الأسواق الخارجية يعد كتكلفة تتحملها المؤسسة، و عليه يتم في إطار ترقية الصادرات منح مساعدات مالية تمكن المؤسسة من إكتشاف و بحث أسواق البلدان المستهدفة. و تمول هذه المساعدات كل من عمليات دراسة السوق، الإنتقال و البحث، وضع ممثلين مأجورين و إنشاء مكاتب في الخارج، تربصات الأعوان الخارجيين، دراسات تقنية محتملة لتكييف المنتوج و المشاركة في المعارض.

عملية التحضير للتصدير: و هنا تكون المساعدات المالية الممنوحة إما لغرض تمويل عمليات الصنع، و إما لتمويل إستثمارات أي تنشئة وخلق فروع إنتاج بالخارج. كما تكون هذه التمويلات بغرض إنشاء مخزون في الخارج.

عملية التصدير: إن عملية التصدير بحد ذاتها تحتاج إلى دعم بقروض و التي تختلف حسب طبيعتها إلى قروض التصدير القصيرة الأجل و قروض التصدير طويلة الأجل[25].

–التحفيزات الجبائية للتصدير

تماشيا مع متطلبات إقتصاد السوق و ما يتطلبه من بيئة إقتصادية حديثة، عرف النظام الجبائي الجزائري تحولات وإصلاحات عديدة منذ سنة 1990 في إطار قوانين المالية، و التي استهدفت ما يلي[26]:

تشريع قوانين جبائية للمتعاملين الإقتصاديين الذين يشتغلون في نفس النشاط؛

- إحترام التوازن الجبائي و الحرص على المساواة بين المتعاملين في فرض الجباية (الدخل و الأملاك)؛
- تنظيم النشاط الإقتصادي من خلال منح التحفيزات للأنشطة ذات الأولوية، و استعمال الوسيلة الجبائية من أجل توجيه الإستثمارات نحو القطاعات المهمة و الحساسة.

و قد كان من بين هذه التحفيزات الجبائية التي جاء بها المشرع الجزائري بغرض ترقية الصادرات، ما يلي[27]:

- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة TVA، فالمادة 13 من قانون الرسم على رقم الأعمال TCA تنص على أنه يعفى من TVA ما يلي:

–أعمال البيع التي تخص السلع المصدرة بشرط أن لا يتعارض التقدير مع القوانين و الأنظمة المعمول بها؛

–شراء أو إستيراد بضائع من طرف مصدر بغرض إدخالها في عملية التصنيع من أجل التصدير، أو حفظ و تغليف المواد الموجهة للتصدير، أو الخدمات الأخرى المرتبطة بعمليات التصدير أو لإعادة تصديرها على حالها؛

–يمكن استرجاع TVA في عمليات التصدير لبضائع الأعمال و الخدمات أو تسليم السلع و التي تكون محل إعفاء عند الشراء؛

- الإعفاء من الرسم على أرباح الشركات IBS، حيث تعفى لمدة 05 سنوات ابتداءا من سنة 2001 عمليات البيع و الخدمات الموجهة للتصدير، باستثناء تلك المتعلقة بالنقل البري و البحري والجوي و كذا إعادة التأمين و البنوك، وفق ما جاءت به المادة 172 من قانون الضرائب المباشرة. و هذا شريطة أن تتعهد هذه المؤسسات باعادة إستثمار الأرباح المحققة من خلال مثل هذه العمليات.
- إعفاء من الرسم على النشاط المهني TAP على رقم الأعمال المحقق من التصدير، مع بعض الشروط؛
- الإعفاء من الدفع الجزافي.

–التحفيزات الجمركية

ما من شك بأن لإدارة الجمارك دور بارز في تنظيم و تسيير التجارة الخارجية، بحيث تؤثر الأنظمة الجمركية بشكل فعال في ترقية الصادرات و تنميتها، كما تشجع أيضا على زيادة الإنتاج المحلي و زيادة تغلغله في السوق الدولي. لذلك سعت الحكومة الجزائرية لإجراء إصلاحات على إدارة الجمارك بغرض ضمان التوفيق بين التوسع في منح التسهيلات للأعوان الإقتصاديين و تحقيق المراقبة الفعالة وفقا لتعليمات المنظمة العالمية للجمارك. و قد جاءت هذه الإصلاحات باستصدار قانون الجمارك 98–10 المؤرخ في 24 أوت 1998، و الذي قام بتكليف مصالح الجمارك بمهام جديدة تعنى بتوجيه الإقتصاد الوطني وفقا لسياسات الدولة، والعمل على تسهيل المبادلات التجارية و ترقية الإستثمار في إطار الإرتقاء بإدارة الجمارك و جعلها شريكا اقتصاديا فاعلا[28].

لقد تضمن القانون 91-90 بتاريخ 27 أفريل 1991 المعدل بالمرسوم 91-241 بتاريخ:20 جويلية 1991 مصادقة الجزائر على الإتفاقية الدولية للنظام المنسق[29] بروكسل 14 جوان 1983، و بالتالي تجسدت التعريفة الجمركية في الجزائر إبتداءا من سنة 1992. كما صادقت الجزائر على برتوكول تعديل إتفاقية كيوتو بتاريخ: 06 جوان 1999 من خلال المرسوم الرئاسي 2000-447 بتاريخ: 23 ديسمبر 2000 و ذلك من أجل تبسيط و تنسيق الإجراءات الجمركية والأنظمة الجمركية (تمت هذه المصادقة بتحفظ).

فقد كان لتطور السياسة التعريفية أثر واضح من خلال إنخفاض الضغط الجبائي على التجارة الخارجية بحيث أصبحت:

-نسب الحق الجمركي: 0 %، 5 %، 15 % ، 30 % ؛

-نسب الرسم على القيمة المضافة TVA: 0 %، 07 %، 17 % .

يضاف إلى هذا أنه لا توجد رسوم أو حقوق مطبقة على العملية التصديرية في الجزائر حاليا.

أما بخصوص التسهيلات الجمركية و الحد من التعقيدات في إجراءات التصدير، فقد نص قانون الجمارك 98-10 على جملة من التسهيلات في هذا المجال، نذكر منها[30]:

- تسهيلات إعداد و تسجيل التصريح المفصل؛
- تسهيلات مراقبة البضائع؛
- تسهيلات تحديد الحقوق و الرسوم؛
- تسهيلات في نمط تحصيل الحقوق و الرسوم؛
- تسهيلات في الإجراءات الجمركية.

2- الهيئات المساهمة في تنمية الصادرات غير النفطية

بهدف تنمية الصادرات غير النفطية، أنشئت منذ سنة 1996 مجموعة من الهياكل الداعمة و المساندة، كما استحدثت جملة من الأدوات الجديدة أو المعوضة لما هو موجود قبل هذا التاريخ. و ذلك بعد الركود الذي أصاب الصادرات غير النفطية، و سعيا لخلق ديناميكية جديدة لقطاع الصادرات، و تتمثل هذه الهيئات فيما يلي:

2-أ وزارة التجارة الوطنية

تعد وزارة التجارة المؤسسة الأولى التي تعمل على تنمية الصادرات غير النفطية. و في هذا السياق جاء المرسوم التنفيذي المحدد لصلاحيات وزير التجارة، حيث نص على جملة من المهام التي يقوم بها وزير التجارة في سبيل ترقية الصادرات غير النفطية. وبالضبط و في المادة الثالثة منه جاء يكلف وزير التجارة في ميدان التجارة الخارجية بما يلي[31]:

-يعد و يقترح كل إستراتيجية لترقية الصادرات؛

-يعد و/أو يساهم في وضع الإطار المؤسساتي و التنظيمي المتعلق بالمبادلات التجارية الخارجية؛

-ينظم تحضير الإتفاقيات التجارية الدولية و التفاوض بشأنها بالإتصال مع المؤسسات المعنية و يتولى تنفيذها و متابعتها؛

-يسهل ويشجع مشاركة المتعاملين الإقتصاديين في التظاهرات الإقتصادية داخل الوطن أو خارجه؛

-يساهم في وضع وتنظيم سير مناطق التبادل الحر؛

-يسهر على وضع و تطوير نظام إتصال و إعلام إحصائي حول المبادلات التجارية الدولية.

كما جاء المرسوم التنفيذي رقم:02-454 المؤرخ في 2002/12/21 مضمنا تنظيم الإدارة المركزية في وزارة التجارة و قد عدل هذا المرسوم بالمرسوم التنفيذي رقم: 08-266 المؤرخ في 19-08-2008. حيث نصت المادة الثانية من هذا المرسوم بأنه تكلف المديرية العامة للتجارة الخارجية (و هي إحدى المديريات المركزية بوزارة التجارة الوطنية) بما يأتي[32]:

-إقتراح كل الإستراتيجيات في مجال التجارة الخارجية و ترقية الصادرات و ضمان متابعة ذلك؛

-المبادرة بالأدوات القانونية و التنظيمية المتعلقة بالمبادلات التجارية الخارجية و المشاركة في إعداد ذلك؛

-تنشيط النشاطات التجارية الخارجية الثنائية و المتعددة الأطراف و حفزها عبر الهياكل المناسبة؛

-تحضير الإتفاقيات التجارية الدولية أو المساهمة في إعدادها و التفاوض بشأنها؛

-تنشيط الهياكل و الفضاءات الوسيطية التي لها مهام في مجال ترقية المبادلات التجارية الخارجية و توجيه أعمالها؛

-ضمان تنفيذ الإتفاقيات التجارية الدولية و متابعتها، لاسيما علاقات الجزائر مع المنظمة العالمية للتجارة؛

-تصميم نظام للإعلام حول المبادلات التجارية الخارجية.

و تضم أربع (04) مديريات؛ و في إطار ترقية الصادرات تختص مديرية المبادلات التجارية والتظاهرات الإقتصادية و قد كلفت في إطار المرسوم المذكور بما يلي:

-متابعة الصادرات و ترقيتها؛

-متابعة عمليات الإستيراد؛

-المبادرة بكل التدابير الرامية إلى ترقية الصادرات و تنويعها، و اقتراح ذلك؛

-تنظيم التنسيق في تنفيذ سياسات دعم الصادرات خارج المحروقات؛

-توجيه تنظيم المعارض و المعارض الخاصة للمنتوجات الجزائرية و الحث على ذلك؛

-إعلام المصالح المعنية الموضوعة لدى الممثليات الدبلوماسية الجزائرية بالخارج في مجال ترقية الصادرات.

2-ب الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية **ALGEX**

و قد جاء إنشاء هذه الوكالة تطبيقا للمادتين 19 و 20 من الأمر رقم:03-04 المؤرخ في: 2003/07/19، " و هي مؤسسة تحت وصاية الوزير المكلف بالتجارة و تكلف الوكالة الوطنية في إطار المرسوم المذكور بالمهام التالية[33]:

-المشاركة في تحديد إستراتيجية ترقية التجارة الخارجية ووضعها حيز التنفيذ بعد المصادقة عليها من الهيئات المعنية؛

-تسيير وسائل ترقية الصادرات خارج المحروقات لصالح المؤسسات المصدرة؛

-تحليل الأسواق العالمية و إجراء دراسات استشرافية شاملة و قطاعية حول الأسواق الخارجية؛

-إعداد تقرير سنوي تقييمي لسياسة الصادرات و برامجها؛

-وضع منظومات الإعلام الإحصائية القطاعية والشاملة حول الإمكانيات الوطنية للتصدير إلى الأسواق الخارجية وتسييرها

-وضع منظومة مواكبة الأسواق الدولية و تأثيرها في المبادلات التجارية الجزائرية؛

-وضع تصور للمنشورات المختصة و المذكرات الظرفية و توزيعها، في مجال التجارة الدولية؛

-متابعة المتعاملين الإقتصاديين الوطنيين وتأطير مشاركتهم في مختلف التظاهرات الإقتصادية و المعارض و العروض والصالونات المختصة المنظمة بالخارج؛

–مساعدة المتعاملين الإقتصاديين على تطوير أعمال الإتصال والإعلام والترقية المتعلقة بالمنتوجات والخدمات الموجهة للتصدير؛

–إعداد مقاييس تقديم الأوسمة و الجوائز و النياشين التي تمنح لأحسن المصدرين؛

يمكن أن تقوم الوكالة زيادة على ذلك، بنشاطات مدفوعة الأجر في مجال الإتقان، وفي تلقين تقنيات التصدير وقواعد التجارة الدولية، و كذلك كل خدمة أخرى في ميادين تقديم المساعدة أو الخبرة للإدارات والمؤسسات ذات الصلة باختصاص الوكالة.

2–ج الغرف الجزائرية للتجارة و الصناعة CACI

أنشئت الغرف الجزائرية للتجارة و الصناعة بموجب المرسوم التنفيذي رقم:93/96 المؤرخ في 03 مارس 1996، " و هي مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي و تجاري، تتمتع بالشخصية المعنوية و الإستقلال المالي و هي تحت وصاية وزير التجارة [34]"، و قد عرفت في السابق بالغرف الوطنية للتجارة (CNC).

تضطلع الغرف الجزائرية للتجارة و الصناعة بجملة من المهام، فإضافة إلى المهام التقليدية التي تعنى بها و المتمثلة في[35]:

–تنظيم أو المشاركة في تنظيم جميع الملتقيات و التظاهرات الإقتصادية داخل الجزائر و خارجها، خاصة المعارض و الندوات و الأيام الدراسية، و المهام التجارية التي يكون غرضها ترقية النشاطات الإقتصادية الوطنية و المبادلات التجارية مع الخارج و تنميتها؛

–إنجاز مجموعة من الدراسات التي تساعد على ترقية المنتجات و الخدمات الجزائرية في الأسواق الخارجية، و كذا القيام باقتراح التدابير الرامية لتسهيل عملية تصدير المنتجات و الخدمات و ترقيتها؛

–تقييم علاقات التعاون و التبادل و إبرام الإتفاقيات التجارية مع الهيئات الأجنبية المماثلة؛

–تمثيل الجزائر في المعارض و التظاهرات الإقتصادية الرسمية التي تنظم في الخارج؛

و قد تم بموجب المرسوم التنفيذي الجديد القاضي بتغيير تسمية الغرف إسناد جملة من المهام الجديدة للغرف، وهي[36]:

–تأسيس مؤسسات تجارية و صناعية و خدماتية أو إدارتها كمدارس التكوين و تحسين المستوى، و مؤسسات ترقية الشركات ومساعدتها و مؤسسات دعم أنشطتها، و هياكل تجارية و صناعية أساسية، لاسيما المخازن العامة و المناطق الصناعية؛

–تقوم بتحقيقات إجتماعية و اقتصادية ضرورية تختص بمهامها؛

–إنشاء مركز داخلي للوثائق، يتولى جمع كل المعطيات الإقتصادية التي تنطبق على مختلف قطاعات النشاط الإقتصادي الوطني التي ترتبط بمضمون مهام الغرفة، كما يعمل أيضا على نشرها؛

–إنشاء غرف مختلطة للتجارة مع نظرائها الأجانب، مثل إنشاء الغرفة الأمريكية الجزائرية؛

–يمكن للغرفة أن تحدث مؤسسة للمصالحة و التحكيم قصد التدخل في تسوية النزاعات التجارية الوطنية و الدولية بناءا على طلب المتعاملين.

2-د الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير SAFEX

أنشئت الشركة الجزائرية للمعارض و التصدير **SAFEX** في 1989/11/06، بعد دمج كل من الديوان الوطني للأسواق والتصدير **ONAFEX** و المركز الوطني للتجارة الخارجية **C.N.C.E** سنة 1987 و نتج عنه الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير **SAFEX** سنة **1989**، فأصبحت مهام الشركة كبيرة و حظيت باهتمام كبير، و قد قامت الشركة بإقامة علاقات عمل بين المتعاملين الإقتصاديين الجزائريين و الأجانب بغرض إيجاد أسواق جديدة للصادرات الجزائرية في السوق الدولي؛ ومن جملة المهام الموكلة إلى الشركة الجزائرية للمعارض ما يلي[37]:

-تطوير و تقويم المبادلات الخارجية عن طريق:

-ترقية الصادرات غير النفطية؛

-عقلنة و ترشيد الواردات.

-تنظيم التظاهرات الإقتصادية و التجارية و تنشيطها في الجزائر و في الخارج؛

-منح علامة الجودة للمنتجات عند التصدير؛

-تقديم جملة من الخدمات للمصدرين الجزائريين مثل:

-توفير صندوق للوثائق المتخصصة؛

-توفير كل المعلومات عن الأسواق الأجنبية؛

-دراسات حول أسواق التصدير؛

-المساعدة و المشورة و التوجيه من أجل تطوير الصادرات؛

-تنظيم أيام دراسية، ندوات، ملتقيات لها علاقة بمشاكل التصدير.

كما أن الشركة الجزائرية للمعارض و التصدير، قامت بتوقيع مجموعة من الإتفاقيات مع الهيئات النظيرة بأوروبا و الدول العربية و دول المغرب العربي و افريقيا و آسيا وكذا هيئات دولية.

2-هـ الشركة الجزائرية لتأمين و ضمان القرض CAGEX

تم تعيين الشركة الجزائرية لتأمين و ضمان الصادرات لتسيير نظام تأمين القروض المرتبطة بالصادرات غير النفطية بموجب المرسوم التنفيذي رقم: 235/96 المؤرخ في 1996/07/02. حيث نص هذا المرسوم في مادته الثانية: " يعهد تسيير تأمين القرض عند التصدير، المؤسس بموجب الأمر رقم:96-06 المؤرخ في 19 شعبان عام 1416 الموافق لـ 10 يناير 1996 و المذكور أعلاه إلى الشركة ذات الأسهم المسماة الشركة الجزائرية للتأمين و ضمان الصادرات المنشأة بعقد موثق بتاريخ 03 ديسمبر سنة 1995...."[38]. وهي شركة ذات أسهم، ساهم فيها 5 بنوك و 5 شركات تأمين بحصة 10 % لكل مساهم.و من خلال قيامها بمهامها تسعى الشركة لحفز مصدري المنتجات غير النفطية على إقتحام الأسواق الدولية بارتياح. من خلال ضمانها للتمويلات التي تقدمها البنوك لهؤلاء المصدرين، كما تلعب دور الوسيط بين المصدرين الجزائريين والشركاء الأجانب، كما تمكن المصدرين من الإستفادة من خدمات معلوماتية هامة حول حالة الأسواق الخارجية والوضعية المالية للشركاء الأجانب بصفة دورية قبل قيام المصدر بعملية التصدير[39].

ومن المخاطر المؤمنة من قبل الشركة الجزائرية للتأمين و ضمان الصادرات[40]:

-المخاطر التجارية: وتتعلق خاصة بالمشتري الأجنبي

- كالعجز الفعلي عن الدفع من قبل المشتري؛

- العجز القانوني عن الدفع.

و هنا تؤمن الشركة هذه المخاطر لحسابها الخاص و تحت مراقبة الدولة.

–المخاطر السياسية: و هذه المخاطر تكون ناجمة نظرا للأسباب التالية:

- حروب أهلية أو مع الخارج في بلد المستورد؛
- قرار من طرف الحكومة المستوردة بوضع حاجز لتنفيذ العقد القانوني؛
- حالة المستورد فيما إذا كان إدارة عمومية أو شركة مكلفة بخدمة عمومية.

–مخاطر عدم التحويل: و يتعلق الأمر بالمخاطر الناجمة عن أحداث سياسية أو إقتصادية نتج عنها تأجيل التحويل أو إستحالة التحويل من بلد المستورد إلى المصدر.

–مخاطر الكوارث: و هي تلك المخاطر الناجمة عن حدوث كوارث طبيعية تتسبب في ضرر لمصالح المشتري و تجعله عاجزا عن الدفع.

–مخاطر عدم إمكانية إجلاء المواد و الأدوات التي قدمت في المعارض بالخارج.

والمخاطر الأربعة السابقة تؤمنها الشركة على حساب الدولة و تحت رقابتها.

–مخاطر مرتبطة بتكلفة البحث عن الأسواق الخارجية: و هذا المخطر هو مغطى من خلال مساعدة عمومية من طرف الصندوق الخاص لترقية الصادرات.

و الملاحظ أن الشركة الجزائرية للتأمين و ضمان القرض، تضمن تأمينا شاملا يمس جميع العمليات التصديرية التي تقوم بها المؤسسات، فيما يخص المواد الإستهلاكية أو التجهيزات الخفيفة أو تقديم خدمات على أساس رقم المبيعات الإجمالي، وقد يكون التأمين أيضا محددا يمس عمليات تصديرية محددة من قبل المؤسسات المصدرة.

2–و تنصيب الملحق التجاري التابع للتمثيلية الدبلوماسية في الخارج

لقد جاء التفكير في إنشاء ملحق تجاري في بعض السفارات الجزائرية بالخارج متأخرا، كخطوة يتم من خلالها تحقيق تواجد تجاري ذا طابع مهني في أسواق بعض الدول الشركاء، بغرض تطوير تدفقات المنتجات الجزائرية نحو الخارج، وإعطاء المساعدة المادية و التقنية الضرورية التي تتبع مجهودات المرحلة الأولى من التصدير[41].

2– ز الصندوق الخاص لترقية الصادرات FSPE

أنشئ هذا الصندوق بمقتضى قانون المالية لسنة 1996، بحيث يقوم بتقديم إعانات مالية للمتعاملين المساهمين في ترقية الصادرات غير النفطية، ويمول هذا الصندوق بنسبة حصة 10 % من الضريبة الخاصة الإضافية T.S.A، إضافة إلى الهبات والمساعدات التي يحصل عليها من طرف الهيئات و المؤسسات العامة والخاصة حسب المادة 129 من قانون المالية لسنة 1997، ويعمل الصندوق على تغطية المصاريف التالية[42]:

–الأعباء المتعلقة بدراسة الأسواق الخارجية لصالح المصدرين، وكذا أعباء الدراسات الهادفة إلى تحسين نوعية المنتجات والخدمات الموجهة للتصدير؛

–المساعدات التي تقدمها الدولة والهادفة إلى ترقية الصادرات عن طريق المشاركة في المعارض الدولية؛

–تغطية جزء من تكاليف البحث عن الأسواق الخارجية الملائمة للمصدرين و منتجاتهم؛

–تغطية جزء من تكاليف الشحن والنقل في الموانئ الجزائرية للسلع الموجهة للتصدير؛

–تمويل التكاليف المرتبطة بعملية تكييف المنتجات في الأسواق الخارجية.

وبغية البث في الطلبات المقدمة من طرف المتعاملين الإقتصاديينللإستفادة من مساعدة الصندوق الخاص بترقية الصادرات، عملت وزارة التجارة على تأسيس لجنة إستشارية تتكلف بدراسة الملفات المقدمة و استصدار قرار القبول أو رفض منح المساعدة المالية، ويترأس هذه اللجنة المدير العام للتجارة الخارجية، وتتكون من:

ممثل عن وزارة المالية، ممثل عن وزارة الصناعة و التجهيز، ممثل عن وزارة النقل، المدير العام للديوان الجزائري لترقية التجارة الخارجية **PROMEX** (و هذا سابقا)، المدير العام لغرفة التجارة والصناعة **CACI**، مدير الإدارة و الوسائل لوزارة التجارة.

خاتمة:

من خلال إستعراضنا لمختلف عناصر هذا البحث، نخلص إلى النتائج التالية أن التبعة المفرطة لقطاع النفط في الجزائر والإرتباط الشديد لحصيلة الصادرات بالتقلبات الكبيرة لأسعار هذه المادة في السوق الدولي كانت الدافع الأساس إلى التفكير في ضرورة تنويع الصادرات و الإبتعاد عن التركيز على تصدير النفط و مخاطره. فقد رأينا كيف كان للأزمات النفطية التي ضربت العالم بالغ الأثر على مؤشرات الإقتصاد الكلي في الجزائر. فالحكومات المتعاقبة على سدة الحكم في الجزائر كانت تضع دائما هدف تنويع الإقتصاد و من وراء ذلك تنويع الصادرات من الأهداف الأولوية التي لا ينبغي التراجع عنها بالنظر لارتباط المسألة باستقرار البلد إقتصاديا و اجتماعيا. و قد اقتصر التحرك الحكومي إتجاه مسألة تنويع الصادرات في بادئ الأمر على بعض القرارات التي استهدفت تسهيل عملية التصدير، من خلال تسهيل إنشاء الهياكل المتخصصة في التصدير و الهياكل الداعمة في مجالات الإنتاج، الشحن ، النقل، العبور و التأمين..الخ. غير أن هذا التحرك لم يكن كافيا خاصة مع التدهور الكبير الذي عرفه الإقتصاد الجزائري مع نهاية الثمانينات و بداية التسعينات. بحيث و مع شح المداخيل النفطية و اضطرار الجزائر إلى التوجه نحو صندوق النقد الدولي في طلب التمويل لتغطية العجوزات المالية المسجلة، نشأت ضرورة ملحة لدى الساسة و الصناع القرار إلى ضرورة التحرك الإستراتيجي من خلال تسطير إستراتيجية لتنويع و تنمية الصادرات خارج النفط. و هو ما تم فعلا سنة 1991 في خضم التوجه نحو إقتصاد السوق و الإنفتاح التجاري على الخارج. و قد ارتكزت هذه الإستراتيجية إلى تنفيذ مجموعة من السياسات بغرض تخفيز الصادرات خارج النفط، من خلال منح المؤسسات المصدرة و المؤسسات المساندة لها حزمة من التحفيزات التجارية و المالية والجبائية و الجمركية. كما ارتكزت أيضا إلى ضرورة خلق أطر مؤسساتية تأخذ على عاتقها تأطير العملية التصديرية و رعايتها ومدها بالدعم الكافي لترتقي إلى المستوى المطلوب الذي يضمن إستقرار حصيلة الصادرات مستقبلا.

ومن خلال نتائج هذه الدراسة و بغض النظر على ضئالة الإنجاز المحقق من هذا التحرك الإستراتيجي، إلا أننا يمكن أن نوصي بمجموعة من التوصيات مما نعتقد أنه اللمسة التي كانت تنقص هذا التحرك بغرض تنويع الصادرات. و عليه نقول بأن توفير التحفيزات المختلفة لقطاع التصدير خارج النفط يبقى لوحده غير كاف ما لم يتبع بسياسات قوية تهدف إلى تطوير القطاع الإنتاجي، من خلال دعمه لإكتساب التكنولوجيات الحديثة و نظم التسيير المتطورة بواسطة ترقية الشراكة و إبرام إتفاقيات نقل التكنولوجيات الحديثة ..الخ، هذا من جانب. أما من جانب آخر، حفز المؤسسات على تبني روح المنافسة و الإبداع والتطوير المستمر و التأكيد على إحترام معايير جودة الإنتاج و السعي وراء تحقيق الميز التنافسية من خلال الإستغلال الأمثل للموارد المتاحة في الإقتصاد الجزائري. و في الأخير تبقى الإرادة السياسية للدولة وعدم التخبط السياسوي أكبر عائق وراء تنويع الصادرات في الجزائر.

المراجع والإحالات:

[1]- وجدي محمود حسين، *نشاط التصدير و الإنماء الإقتصادي بالبلدان النامية*، دار الجامعات المصرية، مصر، 1973، ص 81، بتصرف.

[2]- هوشيار معروف، *دراسات في التنمية الإقتصادية*، دار صفاء للطباعة و النشر و التوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2005، ص 47.

[3]- وجدي محمود حسين، مرجع سبق ذكره، ص ص 128–129.

[4]- المرجع نفسه، ص 153.

[5]- ممدوح عوض الخطيب، *التنويع و النمو في الإقتصاد السعودي*، مداخلة ضمن المؤتمر الأول لكليات إدارة الأعمال في دول مجلس التعاون الخليجي، الرياض، 2014، بتصرف.

[6]- المرجع نفسه، بتصرف.

[7]-حابيلي محمد، *الإقتصاد الجزائري: تبعية متزايدة لقطاع المحروقات*، مجلة الإصلاح الإقتصادي، العدد 20،مصر، 2009 .

[8]- المرجع نفسه.

[9]- المرجع نفسه.

[10]- برودي نعيمة، *الإقتصاد الجزائري بين سندان الإختلالات الهيكلية و الإنعاش الإقتصادي و مطرقة التعديل الهيكلي*، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الأول حول:" أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الإقتصادية في الدول النامية"، جامعة امحمد بوقرة ببومرداس، الجزائر، أيام 04 و 05 ديسمبر 2006.

[11]- Organisation des pays exportateurs de pétrole.

[12]- نص بعنوان "*أثر تغيرات أسعار البترول على الإقتصاد الجزائري – دراسة حالة الوفرة المالية في الجزائر* – منشور على موقع الأنترنيت: http://jps-dir.com/uploads/1364/oilchangeeco.doc، معاين بتاريخ: 2010/09/29.

[13]- المرجع نفسه.

[14]- بن جلول خالد، *أثر ترقية الصادرات خارج المحروقات على النمو الإقتصادي دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر 1970–2006*، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2008–2009، ص ص 123–125.

[15]- عجة جيلالي، *التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من احتكار الدولة إلى احتكار الخواص*، دار الخلدونية، الجزائر،الطبعة الأولى،2007، ص 248.

[16]- المرجع نفسه، ص 248.

[17]- المرجع نفسه، ص 249.

[18]- جلطي غالم، *ترقية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات بين التطلعات المستقبلية و عقبات الواقع*، رسالة ماجستير (غ م)، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2000، ص ص 89– 90.

[19]- المرجع نفسه، ص ص 90– 93.

[20]- بوزيان العربي، *سياسة التصدير في الجزائر خلال مرحلة الإقتصاد الموجه و الإصلاحات*، رسالة ماجستير (غ م)، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2000، ص 159.

[21]- مولاي عبد القادر، *التصدير كاستراتيجية لتحقيق التنمية الإقتصادية –دراسة حالة الجزائر –*، مذكر ماجستير (غ م)، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر،2008، ص 85.

[22]- الأمر رقم 03–04 *المؤرخ في 2003/07/19 المتعلق بالقواعد العامة المطبقة على عمليات إستيراد البضائع و تصديرها*، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 43، 2003.

[23]- مولاي عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 87.

[24]- إيزام خالد، *ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر الإجراءات– الوسائل – الأهداف خلال العشرية 1990–2000*، رسالة ماجستير (غ م)، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002، ص ص 45–48.

[25]- لمزيد من المعلومات حول القروض الممنوحة عند عملية التصدير أنظر:مرجع سبق ذكره، ص ص 47–49.

[26]- مولاي عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 90.

[27]- المرجع نفسه، ص ص 90–91.

[28]- المرجع نفسه، ص 91.

[29]- لمزيد من المعلومات حول هذه الإتفاقية أنظر موقع الأنترنيت:

http://www.customs.gov.qa/arabic/enactement/customs/tariffs/intconvention.jsp، صفحة معاينة بتاريخ:2010/10/09.

[30]- مولاي عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 92.

[31]- *المرسوم التنفيذي رقم: 02–453 المؤرخ في 2002/12/21 المحدد لصلاحيات وزير التجارة*، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 85، 2002.

[32]- *المرسوم التنفيذي رقم: 08–266 المؤرخ في 2008/08/19 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم :02–454* المؤرخ في 2002/12/21 والمتضمن تنظيم الإدارة المركزية في وزارة التجارة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 48، 2008.

[33]- *المرسوم التنفيذي رقم:04–174 المؤرخ في 2004/06/12 المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية و تنظيمها و سيرها*، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 39، 2004.

[34]- *المرسوم التنفيذي رقم: 96–93 المؤرخ في 1996/03/03 المتضمن إنشاء غرف التجارة و الصناعة*، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 16، 1996.

[35]- جلطي غالم، مرجع سبق ذكره، ص 96.

[36]- المرجع نفسه، ص ص96–97.

[37]-المرجع نفسه، ص ص 98–99.

[38]- *المرسوم التنفيذي رقم 96–235 المؤرخ في 02 يوليو 1996 و الذي يحدد شروط تسيير الأخطار المغطاة بتأمين القرض عند التصدير و كيفياته*. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 41، 1996.

[39]- جلطي غالم، مرجع سبق ذكره، ص ص102–103.

[40]- المرجع نفسه، ص ص 103–104.

[41]- المرجع نفسه، ص ص 99–100.

[42]- المرجع نفسه، ص ص 100–101.